قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦٢٩٤٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره إثنان وستون مليونا وتسعمائة وثلاثة وأربعون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦٢٦٣٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره إثنان وستون مليونا وستمائة وسبعة وثلاثون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الأول : الأجور ١٧٥٠٠٠٠ جنيه .

الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٦٠٨٨٧٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٥٩١١٤٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٣٠٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وستة الاف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية مبلغ ٢٢٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية مبلغ ٨٦٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦٢٦٣٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره إثنان وستون مليونا وستمائة وسبعة وثلاثون ألف جنيه) بالباب الثانى — إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٣٠٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وستة ألاف من الجنيهات) موزعة كما يلى :

الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٨٦٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تابعا لذلك ودون التاثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات فى اعتمادى رسم الدمغة النسبى وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص والاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للتجارة الخارجية
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

(القيمة بالجنيه)

الاستخدامات	مشروع ١٩٩١/٩٠ جنيه	ربط ١٩٩٠/٨٩ جنيه	الإيرادات	مشروع ١٩٩١/٩٠ جنيه	ربط ١٩٩٠/٨٩ جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية :			(أ) الإيرادات الجارية :		
باب ١ — الأجور	١٧٥٠٠٠٠	١٣١٠٠٠٠	باب ٢ — الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٦٢٦٣٧٠٠٠	٥٦٩٢١٠٠٠
باب ٢ — النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٦٠٨٨٧٠٠٠	٥٥٦١١٠٠٠	جملة (أ) إيرادات جارية	٦٢٦٣٧٠٠٠	٥٦٩٢١٠٠٠
جملة (أ) استخدامات جارية ...	٦٢٦٣٧٠٠٠	٥٦٩٢١٠٠٠	(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :			باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعه	١٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠
باب ٣ — استخدامات استثمارية ...	٢٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	باب ٤ — القروض والتسهيلات الائتمانية	١٨٦٠٠٠	١٠٨٠٠٠
باب ٤ — التحويلات الرأسمالية ...	٨٦٠٠٠	٥٨٠٠٠	جملة (ب) إيرادات رأسمالية	٣٠٦٠٠٠	٢٠٨٠٠٠
جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية ...	٣٠٩٠٠٠	٢٠٨٠٠٠			
إجمالى الاستخدامات	٦٢٩٤٣٠٠٠	٥٧١٢٩٠٠٠	إجمالى الإيرادات	٩٢٩٤٣٠٠٠	٥٧١٢٩٠٠٠